

أرابيان بيزنس: الإمارات تؤدي دوراً حاسماً في التحول الاقتصادي في مصر باستثمارات 35 مليار دولار

الجمعة 11 أكتوبر 2024 11:20 م

في تقريرها الشهري عن مراقبة اقتصاد الشرق الأوسط، قالت PwC: "التطور البارز هو التحول الاقتصادي في مصر، بدعم من استثمار بقيمة 35 مليار دولار من الإمارات". وأضاف: "لقد دفع هذا إلى إصلاحات رئيسية، بما في ذلك تحرير العملة، مما ساعد في الحد من التضخم وفتح الدعم الدولي. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، فإن تعافي مصر يشير إلى آفاق اقتصادية أكثر إشراقاً". نتيجة لدعم الإمارات، فتحت مصر دعماً تمويليًا إضافيًا من المؤسسات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ووجهة نظر أكثر إيجابية من السوق، مما أدى إلى انخفاض عائدات الديون الحكومية. وأشارت شركة برايس ووترهاوس كوبرز إلى استثمارات الإمارات البالغة 35 مليار دولار في مدينة رأس الحكمة الساحلية الشمالية في وقت سابق من هذا العام في فبراير - وهو أكبر استثمار في مصر - كنقطة تحول في اقتصادها. واستحوذ تحالف بقيادة شركة أبوظبي القابضة للتطوير (ADQ) على حقوق تطوير المنطقة التي تبلغ مساحتها 170 مليون متر مربع مقابل 24 مليار دولار. وتم التنازل عن 11 مليار دولار أخرى من الودائع الإماراتية في البنك المركزي المصري للسماح بالاستثمار في مشاريع في جميع أنحاء مصر لدعم نموها الاقتصادي وتنميتها. ولدى الحكومة المصرية حصة 35 في المائة في التطوير. وزار رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مصر الأسبوع الماضي للإعلان رسميًا عن خطة تطوير المدينة. تشمل الخطة الرئيسية إسكان ما يصل إلى مليوني شخص واستثمارات تصل إلى 110 مليار دولار بحلول نهاية عام 2025 وخلق 750 ألف فرصة عمل جديدة.

تحدي التمويل

اعتمدت مصر على التمويل الخارجي لعقود من الزمان بسبب العجز الكبير في الميزانية. كما كان الحساب الجاري يعاني من عجز منذ عام 2009. وارتفعت ديونها الخارجية بشكل كبير، حيث تضاعفت أربع مرات بين عامي 2015 و2023، وكانت تكلفة خدمة الدين تستنزف احتياطيات النقد الأجنبي. وتعمقت الاضطرابات الاقتصادية في البلاد في عام 2022، بسبب الحرب المستمرة في أوكرانيا، والتي تسببت في ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة حادة في تكلفة القمح والوقود المستورد. وقد أدى هذا إلى سحب مستثمري السندات، الذين سحبوا حوالي 20 مليار دولار من البلاد. وأضاف الوضع في غزة إلى محنة مصر، حيث انخفضت قيمة العملة إلى ما يقرب من النصف. وافقت مصر على تنفيذ إصلاحات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك خصخصة الأصول لجمع رأس المال والعملات الأجنبية، بعد الدخول في تسهيل صندوق ممتد مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2022.

دعم الإمارات

حققت أجنحة الخصخصة بعض النجاحات العام الماضي، لكن مصر تمكنت فقط من بيع جزء بسيط من الأصول الـ 32 المدرجة في قائمتها الأولية. وكانت أكبر الصفقات مع الإمارات، بما في ذلك استثمارات بقيمة 800 مليون دولار من قبل شركة ADQ في ثلاث شركات صناعية واستثمار بقيمة 625 مليون دولار في شركة إيسترن توباكو من قبل شركة جولبال إنفستمنت هولدينج. وقال تقرير PwC، إن قرار الإمارات باستثمار 35 مليار دولار: "قدم دفعة فورية للاحتياطيات الأجنبية والمالية العامة والثقة الدولية في مصر. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يجذب تطوير رأس الحكمة، المقرر أن يبدأ العام المقبل، ما يصل إلى 150 مليار دولار من الاستثمارات، بما في ذلك بناء مطار جديد ومنتجات سياحية، وبالتالي خلق فرص عمل وإيرادات كبيرة لمصر، وكذلك لشركة ADQ". وأضاف التقرير: "لقد مكن زخم الصفقة مصر من المضي قدماً وتحرير عملتها في مارس، حيث انخفض الجنيه على الفور بأكثر من الثلث. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي لم يستأنف تدخله لإنشاء سعر ربط فعلي جديد مقابل الدولار، كما فعل بعد تخفيضات سابقة في قيمة الجنيه. وقد رحب صندوق النقد الدولي بهذا، إلى جانب إصلاحات أخرى، مما مكنه من إكمال المراجعات المتوقعة لمرفق الصندوق الموسع وتعزيز ترتيب التمويل من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار". وبشمل التمويل الإضافي 8 مليارات دولار من الاتحاد الأوروبي و6 مليارات دولار من البنك الدولي. وقد أدى هذا إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية مع زيادة الفائض المالي الأولي بأكثر من ثلاثة أمثاله إلى 18 مليار دولار للسنة المالية التي انتهت في يونيو. كما انخفض التضخم من شهر منذ الإعلان عن الصفقة، وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى 46 مليار دولار في يوليو، وهو مستوى قياسي وأكثر بنحو الثلث مما كانت عليه في فبراير.

التحديات لا تزال قائمة

وحذرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز من أن مصر لا تزال تواجه تحديات كبيرة طويلة الأجل في حين أن هذا قد وفر بعض المساحة للتنفس وكان هناك تحسن قصير الأجل في مختلف المقاييس الاقتصادية والسوقية. وأضاف التقرير: "لا تزال هناك تحديات كبيرة، بما في ذلك الاضطراب المستمر في التجارة عبر قناة السويس والتحديات المستمرة مع الفقر ونقص العمالة". وحتى مع ارتفاع الفائض الأولي، لا يزال فانورة الفائدة تقترب من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة الرسمي، إلا أن مستويات نقص العمالة والفقر لا تزال مرتفعة. وعلى المدى القصير، أدت هجمات الحوثيين على الشحن في البحر الأحمر إلى تحويل حركة المرور بعيدًا عن قناة السويس، مما تسبب في انخفاض حركة المرور والإيرادات بنحو النصف في النصف الأول من عام 2024.

<https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/uae-plays-critical-role-in-egypt-economic-turnaround-with-35bn-investment-report>